العالمية الثانية ، وازدياد قوة التيار القومي واشتداد ساعد المتحمسين للقومية العربية . وكان رشيد عالي الكيلاني الذي الف الوزارة في ٣١ آذار ١٩٤٠ من اوائل المتحمسين لذلك التف حوله ضباط الجيش والمثقفون القوميون وفي مقدمتهم ناجي السويدي وناجي شوكت ومحمد يونس السبعاوي . وعرف الجميع بعدائهم الشديد للبريطانيين وايمانهم بالوحدة العربية وقد حدث الاصطدام بينهم وبين البريطانيين بعد قيامهم بثورة مايس ١٩٤١ وتشكيلهم حكومة عسكرية مؤقتة في ٣ نيسان باسم « حكومة الدفاع الوطني » برئاسة رشيد عالي الكيلاني . وقد ادى ذلك الى قيام الحكومة البريطانية باعادة احتلال العراق مرة ثانية وانزال قوات عسكرية في البصرة والاصطدام بالجيش العراقي صباح الخميس ٢ مايس ١٩٤١ . وفي اليوم التاسع وسع البريطانيون نطاق هجماتهم ، فهاجمت الطائرات البريطانية معسكر الرشيد . والطرق المؤدية الى بغداد . وفي ٢٩ مايس ١٩٤١ اقتربت القوات البريطانية من بغداد فاضطر رشيد عالي الكيلاني والعقداء الاربعة وهم صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد الى الخروج من بغداد والاتجاه عبر الحدود الى ايران ، وبقي محمد يونس السبعاوي وزير الاقتصاد ثابتا في العاصمة واعلن نفسه حاكما عسكريا ، لكنه اضطر هو كذلك الى اللحاق بجماعته ، فتشكلت لجنة الامن الداخلي في ٢٨ مايس ١٩٤١ برئاسة ارشد العمري امين العاصمة للاشراف على بغداد بعد انسحاب الحكومة ودخلت في مفاوضات مع الجانب البريطاني لعقد هدنة بين الطرفين المتحاربين في ٣١ مايس ١٩٤١ وتضمنت الهدنة ايقاف الاعمال العسكرية وحق الجيش العراقي في الاحتفاظ باسلحته واخلاءه لمدينة الرمادي واعطاء التسهيلات كافة الى القوات البريطانية المحتلة وتسليم جميع الاسرى العراقيين الى السلطات الحكومية ، وقد الفت القوات البريطانية القبض على عدد كبير من القادة العسكريين كما تمكنت من القبض على الذين خرجوا من العراق . فاصدرت المحكمة العسكرية التي شكلها عبد الاله الوصي على العرش . وكان من ابرز المتعاونين مع الانكليز في تسهيل احتلالهم العراق ثانية . حكما باعدام محمد يونس السبعاوي والعقداء الاربعة . كما اظهر الوصي من القسوة والرغبة في الانتقام ماسبب السخط والاستهجان من لدن ابناء الشعب العراقي ، الذين باتوا ينتظرون يوم التخلص من الحكم الملكي الرجعي فتحقق ذلك صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ حين انفجرت ثورة عارمة ادت الى انهيار النظام الملكي واقامة الجمهورية العراقية .

امارة شرقي الاردن :

ارتبطت نشأة امارة شرق الاردن برغبة الاسرة الهاشمية في مقاومة السيطرة الفرنسية على سوريا وخاصة في اعقاب سقوط المملكة السورية المتحدة . فلم يمض على خروج فيصل من سوريا ، سوى بضعة اشهر حتى توجه الامير عبدالله بن الحسين من المدينة المنورة نحو معان في شرقي الاردن ، وكانت حينذاك تابعة اداريا لمملكة الحجاز ، على رأس قوة عسكرية مؤلفة من الفي مقاتل . وصل معان في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠ معلنا تصميمه على الزحف الى دمشق واعادة فيصل الى عرش سوريا ، وطلب من السوريين التضامن معه واعلان الثورة .

طلبت بريطانيا وفرنسا من الامير عبد الله العودة الى الحجاز بأسرع وقت ممكن ، وابلغته بريطانيا بانها لن تسمح بان تتحول احدى المناطق الخاضعة لنفوذها بموجب الانتداب ، الى قاعدة لمهاجمة حليفتها في سوريا . الا ان الامير عبدالله رفض الطلب البريطاني وأصر على انه يقيم في ارض حجازية . وساعده في ذلك حماس الاردنيين لقضية الاستقلال العربي وظهر ذلك من خلال عقد اجتماعات شعبية وارسال الوفود الى معان لدعوة الامير عبدالله والالحاح عليه بالتقدم نحو عمان .

وصل الامير عبدالله عمان في الثاني من اذار ١٩٢١ وقد استقبلته وفود من ارجاء شرقي الاردن ، معلنة الولاء له . لذلك اضطر تشرتشل وزير المستعمرات البريطاني الى دعوة الامير عبد الله الى لقاء في القدس وتم معه عقد اربعة اجتماعات في اواخر آذار ١٩٢١ حاول خلالها الامير عبد الله اقناع تشرشل بضرورة توحيد فلسطين وشرقي الاردن في دولة واحدة بزعامة امير عربي . غير ان تشرتشل ابلغ الامير عبدالله ان بريطانيا لايمكنها تغيير سياستها المعلنة تجاه فلسطين . وقد توصل الطرفان الى اتفاق كان بمثابة الاساس الذي قامت عليه امارة شرقي الاردن . ويتضمن هذا الاتفاق تأسيس حكومة عربية وطنية في شرقي الاردن برياسة الامير عبدالله تأخذ على عاتقها استكمال اجراءات الاستقلال التام . وقد تعهد الامير عبدالله بعدم استخدام شرقي الاردن كقاعدة لاي هجوم ضد سوريا اوفلسطين . ووافق على ان تحتفظ بريطانيا بقاعدتين جويتين في عمان وزيزياء (الجيزة) وان تسترشد الحكومة الجديدة برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان .

كانت شرق الاردن في ذلك الوقت الجزء الوحيد من سوريا الذي لم يكن خاضعاً لاحتلال قوة عسكرية اجنبية بشكل مباشر . وبالرغم من ان بريطانيا وضعته في اطار صك

الانتداب ، الا انها لم تضم المنطقة الى ادارة فلسطين بل اكتفت بتعيين مستشارين سياسيين للمساعدة في تأسيس حكومات محلية للمقاطعات الثلاث التي كانت تتألف منها البلاد انذاك وهي حكومة اربد وحكومة السلط وحكومة الكرك . لذلك بدأ الامير عبد الله العمل بتوحيد المقاطعات الثلاث واختار مدينة عمان لتكون عاصمة لامارته وفي ١١ نيسان ١٩٢١ شكل اول مجلس للوزراء ، وعين رشيد طليع رئيساً لهذا المجلس الذي سماه مجلس المشاورين ومنحه لقب السكاتب الاداري ومن بين المشاورين ، اضافة الى رشيد طليع ، حسن الحكيم وامين التميمي وعادل ارسلان ونبيه العظمة ورشدي الصفدي وخير الدين الزركلي وسامي السراج وخالد الحكيم ومعظمهم من قادة حزب الاستقلال السوري ، الذين تركوا سوريا ، وطردوا منها على ايدي السلطات الفرنسية . وبعد ستة ايام من تاليف الحكومة الجديدة . زار السير هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين مدينة عمان يرافقه السير وندهام ديد السكرتير العام لحكومة فلسطين واللورد ادوارد هنري والكولونيل لورنس ، من اجل المشاركة في تأسيس الادارة الجديدة . وقد عين المندوب السامي ، جوليوس ابرامسن Abramson رئيساً للممثلين البريطانيين . كما عين سبعة مستشارين سياسيين بريطانيين لمساعدة الامير والاشراف على سير الادارة الجديدة وفي آب ١٩٢١ قدم رشيد طليع استقالته ، كما اقيل عدد من الموظفين المنتسبين الى حزب الاستقلال وذلك في اعقاب توتر العلاقات بين شرقي الاردن وسلطات الانتداب الفرنسي في سوريا اثر محاولة اغتيال المندوب السامي الفرنسي الجنرال غورو في ٢٣ حزيران ١٩٢١ واتهام الاردن بتدبير المحاولة والطلب من الحكومة الاردنية تسليم المتهمين بالحادث ، الا ان الحكومة الاردنية رفضت الطلب . وقد عهد الى مظهر ارسلان بتأليف المجلس الوزاري الجديد الذي اطلق عليه « مجلس المستشارين » .

لقد كان للدولة الجديدة مقومات قليلة تبني نفسها عليها ، فالبلاد فقيرة ومتخلفة ، ومعظم افراد السكان من المزارعين او البدو الرحل ، واضطر الامير ان يقيم في الخيام على رابية ماركا فترة من الزمن ، ولم يكن هنالك طرق معبدة ولا ارصفة ولا شبكة مياه ، ولا كهرباء ولا اتصالات هاتفية . وكان الفريق العامل مع الامير قليل الخبرة ، حتى ان مجلس المستشارين نفسه لم يكن يضم سوى اردني واحد في بدايته . وكانت معظم المساعدة البريطانية تصرف على تطوير القوة العسكرية التي انشئت لحفظ الامن في البلاد ، وعرفت تلك القوة باسم الجيش العربي ، وكان قائدها الكابتن بيك captain Peake ضابط بريطاني . وفي سنة ١٩٢٨ صار الجيش العربي مؤلفاً من (٨٥٩) فرداً منهم ٥٣٥ من اصل اردني والبقية سوريين وفلسطينيين . وكانت نفقات الجيش في بدايته تشكل